

المنجزات خبير

تمتلك اليمن أحدث شبكة اتصالات على مستوى المنطقة ومنذ 2011م تتعرض للتدمير

4,5 مليار دولار تكلفة تشييد وبناء معملين لتسييل الغاز ببلحاف
مع التوابع ومدته بخط أنبوب بطول 320 كلم من مأرب
316 محطة توليد رئيسية ومستقلة للكهرباء، كانت تعمل
في اليمن قبل فوضى أحزاب المشترك والعدوان
65 شركة كانت تعمل في قطاع
الصناعات الاستخراجية

6462 جيجاوات سعة الطاقة المنتجة
من محطات مؤسسة الكهرباء
159 مليون دولار إجمالي تكلفة المرحلة
الأولى في محطة مأرب الغازية
125 ميجاوات إجمالي ما كانت تولده
محطة الحسوة بعدن
36 شركة استكشافية تبحث عن
النفط في اليمن

احتفاءً بالعيد الوطني السادس والعشرين لقيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م نضع بعضاً من منجزات عهد الوحدة في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والخدمية... وهي منجزات تؤكد أن الوطن في ظل الوحدة كان بمثابة ورشة عمل لا يتوقف العمل فيها ليل نهار.. وسخرت حكومات المؤتمر الشعبي العام جهودها لخدمة الوطن والشعب اليمني العظيم وتعويضه عن سنوات الحرمان التي عانى منها في عهد الإمامة والاستعمار.. فهذه الأرقام والمنجزات هي التي تم تحقيقها ما بين أعوام 2000 إلى 2010م ونورد في بعضها لنضع الجميع أمام مشرونا الوطني الذي كان يسير لخدمة الوطن والإنسان.. وفتكر للمواطن مقارفة ماذا أنجزته أحزاب المشترك من حزب الإصلاح إلى الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الناصري وغيرهم ممن نزلوا إلى ساحات التقدير ومن ثم ذهبوا إلى عاصمة العدوان الرياض.. لقد شملت التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية مختلف المحافظات والمدن والمديريات والمناطق، في ظل الوحدة المباركة، في عهد الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام رئيس الجمهورية السابق، حيث وضعت الحكومات المتعاقبة في دولة الوحدة في صدارة أولوياتها النهوض بالاقتصاد الوطني والتخفيف من الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل للشباب وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والإجنبية.

التعليم

خلال عهد الرئيس علي عبدالله صالح تزايد عدد الطلاب الملتحقين في قطاع التعليم والتدريب في مختلف مراحله وأنواعه ومستوياته الذي بلغ في عام 2008-2009 أكثر من 5,3 مليون طالب وطالبة، ومن حيث انتشار مؤسساته التعليمية في مختلف محافظات ومديريات الجمهورية أصبحت تضم ما يقارب 16 ألف مدرسة للتعليم الأساسي والثانوي و84 معهداً فنياً وتقنياً و24 جامعة وطنية منها 16 جامعة أهلية.



الثروة المعدنية



المحدودة المتخصصة في إنتاج هذه الخامات برأس مال مستثمر 200 مليون دولار بطاقة إنتاجية متوقعة للمشروع 800 ألف طن خام زنك سنوياً. كما وصل عدد الشركات العاملة في هذا المجال إلى حوالي 64 شركة مع الاستمرار في أعمال التنقيب والحفر في مناطق التمددات وتحديد مناطق التعدين.

حقق قطاع الصناعات الاستخراجية بدون النفط والغاز نمواً بمتوسط سنوي 6,2% تقريباً خلال الأعوام 2006-2009، وفي عام 2009 وحده نما القطاع بمعدل 10,5%. وبلغ عدد المشاريع المرخصة في نهاية العام 2010 حوالي 573 مشروعاً توفر نحو 2194 فرصة عمل، وتم منح عدد من الشركات تراخيص لاستغلال الخامات للأغراض الصناعية منها ترخيص للشركة العربية للإنتاج وتصنيع الزجاج في منطقة ثومة بمحافظة صنعاء بكلفة تقدر بـ 120 مليون دولار، ووضع حجر الأساس لأول منجم مفتوح لاستغلال خامات الزنك والرياح في منطقة نهم بمحافظة صنعاء في أوائل العام 2009، حيث تم التوقيع على أول عقد لاستغلال خامات الزنك والرياح والفضة مع شركة جبل صلب

النفط والغاز

تطور عدد قطاعات الخريطة النفطية من 87 إلى 100 قطاع كنتيجة لتوسيع مناطق الاستكشاف، وزاد عدد الشركات العاملة في قطاع النفط من 20 إلى 26 شركة استكشافية وإنتاجية وارتفع عدد القطاعات الاستكشافية من 18 إلى 37 قطاع بين عامي 2005 و2010. بينما ارتفع عدد القطاعات الإنتاجية من 9 إلى 12 قطاعاً، كما تم تحقيق العديد من الاستكشافات النفطية والغازية في عدد من القطاعات. وتمتلك اليمن احتياطي كبير من الغاز الطبيعي تزيد على 18,6 تريليون قدم مكعب والتي كان من المتوقع أن يحقق استغلالها عائدات مالية مناسبة للبلاد فضلاً عن فرص العمل التي ستوفر للكوادر اليمنية في هذا القطاع والقطاعات المتشابهة معه. وخلال السنوات الخمس التي سبقت عام 2009 تم الانتهاء من تنفيذ مشروع الغاز الطبيعي المسال الاستراتيجي والحام والذي اشتمل على تشييد وبناء معملين لتسييل الغاز الطبيعي بسعة 6,7 مليون طن متري في السنة في ميناء بلحاف بمحافظة شبوة على البحر العربي مع المرافق التابعة ومد خط أنبوب من إلى ميناء بلحاف بطول 320 كيلو متر وبكلفة إجمالية للمشروع قدرها 4,5 مليار دولار. وكان يتوقع زيادة إيرادات بيع الغاز من 158,5 مليون دولار في عام 2010 إلى 465,1 مليون دولار بحلول عام 2015م.

18,6 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي تم اكتشافها

16579 إجمالي أطوال الطرق الأسفلتية حتى عام 2010م

100 قطاع نفطي استكشفت خلال سنوات الوحدة

16 ألف مدرسة شيدت في عموم المحافظات خلال عهد عفاش

21474 عموداً كهربائياً تم تركيبها خلال فترة الخطة الثانية

5018 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود إلى 2010م

الطاقة الكهربائية



1272 م.ف.أ. وهناك المنظومة الكهربائية المستقلة وتشمل محطات توليد ديزل بإجمالي 298 ميجاوات وشبكات نقل وتوزيع.

وخلال الفترة 2007-2010 تم استكمال إنشاء محطة مأرب الغازية المرحلة الأولى بقدرة 341 ميجاوات وخطوط نقل مأرب- صنعاء 400 ك.ف. بطول 200 كم، وبكلفة إجمالية بلغت 159 مليون دولار بتمويل مشترك من قبل الحكومة اليمنية والصندوق العربي وهذه المحطة والشبكة تعرضت لأعمال التخريب خلال حكم أحزاب المشترك وتوقفت نهائياً مع بداية العدوان السعودي.

يذكر أن اليمن كانت تمتلك 13 محطة توليد بوقود الديزل تم إنشائها خلال الفترة من عام 1970-1989، بخلاف عدد من محطات التوليد الصغيرة الأخرى في عدد من مراكز التجمعات السكنية المتوسطة.

وخلال الفترة من 1984-1991 تم إنشاء ثلاث محطات بخارية رئيسية تعمل بوقود المازوت وهي محطات رأس كتيب بالحديدة بقدرة توليد 150 ميجاوات ومحطة المخابرة بقدرة توليد 125 ميجاوات ومحطة الحسوة بعدن بقدرة توليد 125 ميجاوات.

2010. علماً أن النظام الكهربائي قبل فوضى الاخوان وأحزاب المشترك وجرائم العدوان السعودي كان يتكون من المنظومة الكهربائية الموحدة التي تتكون من محطات التوليد الرئيسية وبقدرة توليد مركبة بحوالي 1199 ميجاوات إلى جانب خطوط نقل بطول 1142/8 كم ومحطات التحويل وعددها 18 محطة وبقدرة تركيبية

قبل المؤسسة العامة للكهرباء على مستوى اليمن "حضر وريف" زادت من 41,2% في عام 2006 إلى 49% في عام 2009، وسجلت 51% في عام 2010. بينما وصلت نسبة التغطية من كهرباء الريف في المحافظات نسبة لسكان الريف الذين يشكلون 80% من سكان اليمن إلى 18% في عام 2009 مقارنة بـ 12% في عام 2006 ثم ارتفعت إلى 21% في عام

أكدت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر 2011-2015 التي تم وضعها عام 2010 أن "الهدف بعيد المدى للتنمية في قطاع الكهرباء، يتمثل في توفير طاقة كهربائية كافية لتلبية الطلب المستقبلي للكهرباء،

على صعيد البلاد للأغراض الإنتاجية والاجتماعية، وذلك بالمستوى الفني الملازم وعند مستوى أدنى للتكاليف وعلى نحو يكفل الاستدامة". وهدفت الخطة إلى زيادة القدرة المركبة للمحطات القائمة من 1567 ميجاوات إلى 3530 ميجاوات، وزيادة القدرة المتاحة للمحطات القائمة من 1426 ميجاوات إلى 2906 ميجاوات، وزيادة نسبة التغطية الكهربائية من الشبكة العامة للكهرباء من 51% إلى 65%. وزيادة نسبة التغطية لسكان الريف من قبل الهيئة العامة لكهرباء الريف من 21% إلى 30%. وزيادة الطاقة المنتجة من محطات المؤسسة من 6462 إلى 7107 جيجاوات ساعة.

الجدير بالذكر أن التغطية بإمدادات الكهرباء من

